

المبحث التاسع

الشرط التاسع: اشتراط ذكورة الموصي،

وصحته، وكونه وارثاً للموصى له

لا يشترط في الموصي أن يكون ذكراً، أو أنثى، ولا أن يكون صحيحاً، ولا غير وارث للموصى له.

فتصح الوصية من المرأة في مالها بما تصح به وصية الرجل سواء كانت بكرأ أم ثيباً، متزوجة أم لا، ولا كلام لولي المرأة ولا لزوجها، كما تصح وصية المسافر، والأسير، والمريض بإجماع الفقهاء.

قال ابن حزم: «ووصية المرأة البكر ذات الأب وذات الزوج البالغة، والثيب ذات الزوج جائزة، كوصية الرجل أحب الأب أو الزوج أو كرهاً، ولا معنى لإذنهما في ذلك؛ لأن أمر الله تعالى بالوصية جاء عاماً للمؤمنين، وهو لفظ يعم الرجال والنساء، ولم يخص ﷺ فيه أحداً من أحد، وما كان ربك نسياً، وما نعلم في ذلك خلافاً من أحد، وبالله تعالى التوفيق».

وقد دل على ذلك الكتاب والسنة والأثر:

١ - قال تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ يُوْرَثُ كَلَلَةً أَوْ امْرَأَةً وَلَهُ أُخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَجِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِهِ يُوْصَىٰ بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾^(١)، فهذا نص صريح في صحة وصية المرأة ونفاذها، وهو عام في الزوجة وغيرها، وقال في وصية الزوجات: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا

(١) من الآية ١٢ من سورة النساء.

تَرَكَ أَرْوَاجِكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِهِ يُوصِيَتْ بِهَا أَوْ دِينٌ^(١).

٢ - أن أمر الله تعالى بالوصية جاء عاماً للمؤمنين، وهو لفظ يعم الرجال والنساء، ولم يخص فيه أحداً من أحد ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾^(٢).

٣ - أن أدلة الوصية جاء الخطاب فيها بصيغة التذكير: ﴿كُنِبَ عَلَيْكُمْ﴾^(٣)، ﴿شَهَادَةُ بَيْنَكُمْ﴾^(٤)، وفي شمولها للإناث بطريق القياس أو النص خلاف بين الأصوليين.

٤ - وقال تعالى في وصية الكافر: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا شَهَادَةُ بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ أَتَنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ أَوْ ءَآخِرَانِ مِّنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَنتُمْ ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَأَصَبْتَكُمْ مِّصْبِيَةَ الْمَوْتِ﴾^(٥).

٥ - حديث ابن عمر رضي الله عنهما: «ما حق امرئ مسلم»^(٦) بصيغة التذكير أيضاً، وتدخل الإناث في خطاب التذكير.

٦ - قال البخاري: وقال عمر بن عبد العزيز: «أجز وصية الأسير، وعتاقه، وما صنع في ماله، ما لم يتغير عن دينه، فإنما هو ماله يصنع فيه ما يشاء»^(٧).



(١) من الآية ١٢ من سورة النساء.

(٢) من الآية ٦٤ من سورة مريم.

(٣) من الآية ١٨٠ من سورة البقرة.

(٤) من الآية ١٠٦ من سورة المائدة.

(٥) من الآية ١٠٦ من سورة المائدة.

(٦) تقدم تخريجه برقم (٢).

(٧) رواه البخاري معلقاً، مع الفتح ٤٩/١٢.